أثر التحديات الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس (دراسة مقارنة)

علي سعيد أحمد الشين

الملخص:

يتناول البحث بالتحليل والمقارنة أثر التحديات الاقتصادية التي أعقبت الثورات في ليبيا وتونس على عملية التحول الديمقراطي، خاصة و إن التطورات الاقتصادية، تُظهر أن كلا البلدين يعانيان من زيادة العجز وانخفاض الاحتياطيات الدولية، في الوقت الذي تتزايد فيه البطالة ولم يتحقق أي تقدم يذكر في مجال مكافحة الفساد، كما أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى تراجع السياحة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة نسبة هروب رأس المال، وكانت النتيجة انخفاض في الاحتياطيات الخارجية لكلا البلدين، وأدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ الاستثمار والنمو، وساءت الأمور في البلدين أكثر فأكثر بسبب التدهور في الوضع الأمني، إذ كانت الحكومات المتعاقبة غير قادرة على بناء مؤسسة عسكرية قوية و إصلاح الأجهزة الأمنية القائمة وبخاصة في ليبيا، وبذلك جاءت الثورات لتزيد الوضع الاقتصادي المتردي سوءاً مما قد يهدد بتفاقم الأوضاع الاقتصادية وزيادة السخط الشعبي وعرقلة مسار عملية التحول الديمقراطي في كلا البلدين.

فلا يمكن أن تنهض أي ديمقراطية بدون اقتصاد قوي يؤسس لتنمية اقتصادية ،وعدالة اجتماعية،وتوزيع عادل للثروات، ومنع للاستغلال الرأسمالي، إذ ليس المهم امتلاك الثروات ولكن المهم هو التوزيع العادل لما هو موجود وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

Abstract:

This research analyzes and compares the effect of economic challenges which followed the revolutions in Libya and Tunisia on democratization. In particular, the economic developments show that both countries suffer from the increase of deficit and the decrease of international reserves while unemployment is increasing and there is no achieved progress in the field of anti-corruption. Political and economic instability resulted in the decline of tourism and foreign direct investment and the increase of capital flight. As a result, the foreign reserves on both countries decreased and the global financial crisis resulted in slowing investment and growth. Then, things become worse in both countries due to the deterioration of security situation. Sequential governments were unable to build strong military institutions and reform the existing security organizations, especially in Libya. Therefore, the revolution made the bad economic situation worse which, in turn, could lead to exaggerating the economic conditions, increase popular dissatisfaction, and impede democratization in both countries. It is impossible to achieve any democracy without a strong economy that paves the way for economic development, social justice, fair distribution of wealth, and preventing capital exploitation. It is not important to have wealth, but it is important to fairly distribute what is existing and achieve economic independence.

أولاً: المقدمة:

تواجه ليبيا وتونس تحديات اقتصادية تشكل تهديداً جدياً وخطيراً للاستقرار الداخلي فيهما، وتزايد تلك التحديات تتجاوز قدرة الحكومتين على السيطرة عليها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تأكل سلطة الحكومة المركزية في البلدين وإلى زعزعة الاستقرار الداخلي ، فهذه التحديات التي تعيشها ليبيا وتونس اليوم لم يسبق لها مثيل في درجتها ونوعها، في الوقت الذي لا تملك فيه البلدين سوى القليل من الحلول الواقعية لمشاكلهما في الوقت الحاضر إلا أن خياراتهما ستكون أقل وأسوأ في المستقبل إن لم تسارعا في مواجهة تلك التحديات.

ثانياً:مشكلة البحث:

ينطلق بحثنا الموسوم ب (أثر التحديات الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي
في ليبيا وتونس: دراسة مقارنة).

للإجابة عن تساؤلات عديدة أهمها:

١. ماهي التحديات الاقتصادية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في كل من ليبيا وتونس؟
٢. هل يمكن أن تكون هناك تأثيرات سلبية أو ايجابية للتحديات الاقتصادية تجاه عملية التحول الديمقراطي في كلا البلدين،
٣. ما مدى التشابه أو الاختلاف لتلك التأثيرات بين كلا البلدين؟

ثالثاً: أهمية البحث:

١. تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه لما تشكله التحديات الاقتصادية مع تنوع طبيعتها، وخاصة في ظل ما يعيشه البلدين من هشاشة

للوضع الأمني، من مخاطر على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس.

٢. : يمكن أن يساعد هذ البحث من خلال النتائج والتوصيات التي سيقدمها في الكشف عن التحديات الاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا و تونس وإبراز خطورة تلك التحديات على مستقبل بناء الدولة الديمقراطية في البلدين.

رابعاً: أهداف البحث:

١. دراسة ماهية وطبيعة التحديات الاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس.

٢. تحليل التأثيرات المحتملة لتلك التحديات على عملية التحول الديمقراطي ومقارنتها في البلدين، فلا يمكن تجاهل أبعاد تلك التحديات التي تزداد كل يوم قوة وشدة في الأوضاع الجارية.

تقسيم البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى العناصر التالية:

أولا: التحديات الاقتصادية في ليبيا.

ثانيا: التحديات الاقتصادية في تونس

ثالثا: تأثير التحديات الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس.

أولا: التحديات الاقتصادية في ليبيا:

منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، اختارت ليبيا، نظامًا اقتصادي سيطر فيه القطاع العام عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وكان دور القطاع الأهلي غائبًا تقريبًا، و "إن نجح الاقتصاد الوطني في تلك الفترة عن مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، والحصار الاقتصادي الغربي في فترة التسعينيات وتحقيق العديد من المكاسب للبلد، غير إنه أدى إلى

انخفاض كفاءة رأس المال وتدني إنتاجية العمل مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي".[i] ومن جهة أخري في الوقت الذي تتمتع فيه البلاد بموارد هائلة من الطاقة والنفط بالتحديد، لكن اقتصادها لايزال "هو الأقل تنوعًا بين البلدان المنتجة للنفط رغم خطط التنمية الاقتصادية التي نفذت خلال العقود الماضية".[ii] فوفقاً لبعض الإحصاءات "تمتلك ليبيا احتياطيًا نفطيًا يصل إلى نحو ٤٦.٤ مليار برميل، وهو ما يجعل ليبيا تمتلك أكبر احتياطي مؤكد للنفط في أفريقيا وتحوز الترتيب التاسع عالميًا، وتمتلك البلاد مخزونات هائلة من النفط والغاز بالإضافة إلى الاكتشافات الجديدة التي أعلنت عليها وزارة النفط والطاقة مؤخرًا".[iii] غير أن بعض المحللين، يرى إن "ثقافة واقتصاد الريع يشكل تحديًا وخطرًا، إذا لم يتبنى المجتمع استراتيجية تنموية تنوع مصادر الدخل الوطني وتحقق أقصى فائدة واستثمارًا تنمويًا من موارد النفط الناضبة حتمًا".[iv]

وبالتالي لا يمكن التقليل من الآثار السلبية لاقتصاد الريع في فرص التحول الديمقراطي في المديين القصير والمتوسط، وفي آفاق تعزيز الديمقراطية عمومًا "فالخصائص التي ميزت الاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية منذ اكتشاف النفط لا توفر البيئة المناسبة، ولا يمكن التعويل عليها في عملية الدمقرطة، وخاصة أن اقتصاد الريع قضى على الطبقة الوسطى، وغيب مؤسسات المجتمع المدني، وأثر سلبًا في قيم الاستقلالية والحرية"[v] وهناك دراسات عديدة تربط بين النفط أو الموارد والديمقراطية، وتؤسس لعلاقة عكسية بينهما، حيث يرى "روبرت بارو" (Robert Barro) من جامعة هارفرد "إن البلدان الغنية بالنفط أقل حظًا في وجود حكومة ديمقراطية، فالدخل الناتج عن الثروة أو الموارد الطبيعية كالنفط هو أقل تحفيزًا أو إثارة للضغط أو المطالبة بالديمقراطية، مقارنة بالدخل الناتج من الجهد البشري والعمل العضلي".[vi] كما أكد "مايكل روسي" (Michael Ross) من جامعة كاليفورنيا أن "هناك ثلاثة ميكانيزمات تربط النفط بالسلطوية"، أولى الميكانيزمات يصفه روس بالأثر الريعي، حيث لا تلجأ الحكومة إلا لفرض ضرائب منخفضة، بينما تعتمد معدلات إنفاق حكومي عالية

لأجل شراء رضاء السكان وتقليل فرص مطالبتهم بالديمقراطية والمشاركة، ثم ثانيًا الأثر القمعي، حيث يقوم النظام الحاكم ببناء قوى ومؤسسات أمن لمواجهة احتمالات الغضب أو الضغط الشعبي، وثالثًا الأثر الحداثي، حيث لا ينجح السكان في الانتقال إلى العمل في قطاعات الصناعة والخدمات التي من شانها أن تدخلهم إلي الحداثة والولوج إلى الديمقراطية، بما تمثله من بني غير تقليدية".[vii] إلا أن "كيفن تسوي" من جامعة شيكاغو (Kevin K. Tsui) انتقد التحليلات السابقة وخلص إلى إنه "من أجل جعل النفط وموارده داعمًا للديمقراطية فلابد من جعله بعيدًا عن سيطرة الحكومة أو السياسيين، وهو يؤكد أهمية كل من ميكانيزمي الأثرين الريعي والتسلطي اللذين عددهما (روس) ويرى كيفن إن إقامة نظام ملكية عامة للموارد النفطية يبدو أكثر أهمية في المرحلة الانتقالية حيث التنافس والصراع بين مكونات الطبقة السياسية الذين يعطون مصالحهم الفئوية أسبقية على المصلحة العامة، وبالتالي لا يترددون في إساءة استعمال هذه الموارد واستخدامها لبناء مكانة أو شرعية ونفوذ ينذر بالخطر على آفاق الديمقراطية".[viii]

وهكذا فإن التحدي الاقتصادي الأكبر في ليبيا اليوم ينعكس في طريقة "إدارة الموارد المالية والنقدية" التي تتمتع بها البلاد في المدي القصير والطويل، فما يجري بعد الإطاحة بالنظام السابق لم يخرج عملياً عن النمط الذي كان سائدًا في إدارة تلك الموارد، فما يجري هو ترسيخ لميكانيزمات الدولة الريعية وما تنتجه من عطالة، كما أن استمرار هذا النمط خطير على الاقتصاد والتنمية والديمقراطية، ويهدد فكرة الخير العام، وقيمة العمل، وخلق الثروة، التي مازالت في مراحلها المبكرة، ولن نقدر بذلك على مواجهة أو إزاحة الآثار السلبية لتقديم المصلحة الخاصة أو مصلحة الحزب أو المنطقة أو القبيلة على ما عداها".[ix] من جهة أخري فعلى الرغم من أن أسقاط النظام السابق فتح الباب على مصرعيه امام انطلاقه غير محدودة للقطاع الخاص غير أن "القطاع الخاص الذي نشأ على هامش القطاع العام، وظل يتعايش عليه بشكل طفيلي، غير قادر على ان يؤدي دورًا اقتصاديًا بناء حتى الآن في السياسة أو الاقتصاد معًا، بغض النظر عن دور

بعض رجال الأعمال الذين ينتمون إلي تيارات سياسية ويدعمونها ماليًا، وبمؤسساتهم الإعلامية الخاصة، فإن القطاع الخاص ضعيف للغاية في ظل اقتصاد يواجه نسبة بطالة بلغت ١٥% من إجمالي قوة العمل".[x] أضف إلى ذلك تعزيز السلطات الانتقالية في ليبيا للدور التوزيعي للدولة والذي يعد أحدي المشكلات الأساسية المرتبطة بالآثار الناتجة عن اقتصاد الريع، والتي تشكل تحدي أمام عملية التحول الديمقراطي، حيث لم تبذل أي جهد للتخلص منه بل عززته "بزيادة اعداد المواطنين المعتمدين على عطايا الدولة إلي درجة أن برنامج ادماج الثوار في المؤسسات المدنية اقتصر في نهاية الأمر على ضمهم إلي قوائم موظفي الدولة في الوقت الذي يؤدي فيه استمرار نمط التوظيف الريعي إلي نتائج خطيرة على كل المستويات، بعد أن أصبح أكثر من خمس السكان موظفين في الدولة وهي نسبة مرشحة للارتفاع".[xi]

من جانب آخر فأن الاكتفاء بمجرد مخاطبة المشاعر، ورفع مستوي التوقعات والاعتماد على الإشارة إلى سلبيات النظام السابق، سيكون له بالغ الضرر "إذا ما استمر غياب الرؤية الاقتصادية، ولم تتمكن الحكومة من تبني سياسة واضحة لإدارة تلك التوقعات فإن وقوعها في فخ الاستجابة لتلك التوقعات العالية يبدأ أمرًا محققًا، وحاسمًا في اقتصاد تميز بتحولات ديمغرافية جذرية وحاسمة، مثلما يواجه تحدي البطالة المتصاعدة بين السكان، حيث يشكل الشباب نحو ٦٠% من إجمالي الباحثين عن العمل وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٩".[xii]

أضف إلى ذلك كله الانفلات الأمني وعدم الاستقرار اليوم في ليبيا وما يمثله من تحدي صعب أمام الاقتصاد فيها حيث "تعاني البلاد من العنف والنزوح وتهريب الأسلحة ورواج المخدرات، ويربط صندوق النقد الدولي في تقرير له بين تحسن الأوضاع الأمنية، واستمرار نمو النشاط الاقتصادي، حيث جاء في تقريره إن ليبيا كانت تصدر ١.٦٥٠ مليون برميل نفط يوميًا قبل الثورة أما الآن فهي تصدر ما بين ٣٠٠ إلي ٦٠٠ ألف برميل نفط يوميًا فقط في الفترة الممتدة من ٢٠١١ حتى بداية العام ٢٠١٢"[xiii] وما أسهم في حدة التقلبات في الفترة المذكورة هو"

الهيكل البدائي للاقتصاد الليبي القائم برمته على صادرات النفط والمتركزة على حقول إنتاجه ومواني تصديره في اقاليم جغرافية بعينها في البلاد، إضافة الى تدهور الاوضاع السياسية و تفاقم النزاعات المسلحة بين الاطراف المختلفة، بذلك تأثر الانتاج والتصدير، وشهد الاقتصاد الليبي تقلبات في ادائه، ويتضح الامر بصورة افضل عام ٢٠١٢، ففور استقرار الاوضاع نسبياً بعد الاطاحة بالنظام السابق واستئناف الانتاج والتصدير، قفز الناتج المحلي الليبي الى مستويات تخطت ما قبل الثورة، حيث بلغ ما يقرب من ٨١.٩ مليار دولار محققاً نمواً بلغت نسبته١٠٤.٥%، وذلك بالأساس لعودة انتاج النفط الى معدلاته السابقة بصورة شبه فورية، حيث أنتجت ليبيا،١,٤٥٠ مليون برميل يومياً في ٢٠١٢"[xiv] لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، "فعلى امتداد الأعوام من٢٠١٣ وصولاً إلى العام٢٠١٥، كانت الصراعات المسلحة قد عادت مرة أخرى بين الأطراف الليبية كانت أولى خطواتها السيطرة على آبار النفط ومواني التصدير الواقعة في مناطق نفوذها، خاصة في شرق البلاد، ليدخل الاقتصاد الليبي الهش مرة أخرى في مرحلة من التباطؤ الشديد، حيث أنخفض' إنتاج النفط في عام ٢٠١٣إلى ٩٠٠ ألف برميل يومياً، وانخفضت الصادرات بنسبة ٢٣,٩% عن عام ٢٠١٢، بعدما كانت قد ارتفعت في ٢٠١٢ بنسبة٢١٧,٥% عن عام،٢٠١١، أما عن العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، فقد انخفضت صادرات ليبيا النفطية بنسبة ٦٢,٧%، أي بمعدل تدهور فاقت ٦٢% عن العام ٢٠١١، واذا اضفنا إلى ذلك انهيار أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٤"[xv] فأن ذلك تسبب بطبيعة الحال في "انخفاض الإيرادات النفطية في موازناتها بنسبة ٩٤.٣%، كما فقد الدينار الليبي ٢٠% من قيمته مقابل الدولار لعدم قدرة البنك المركزي الليبي الحصول على العملات الأجنبية بسبب توقف تصدير النفط أحياناً، وتراجع حجم الكميات المصدرة أحياناً أخرى، وأنكمش الناتج المحلي الليبي بنسبة كبيرة بلغت ٦٠%".[xvi] كل ذلك يضيف ضغوطًا اقتصادية شديدة على الحكومة والمواطن

معًا، وبخاصة مع ما تشهده البلاد من شبه انهيار كامل لكافة مؤسساتها وفي مختلف المجالات.

ثانياً: التحديات الاقتصادية في تونس:

في كثير من عمليات التحول الديمقراطي، يكون المتغير الاقتصادي حاضراً وبقوة كأحد مسببات التحول حيث "غالباً ما يدفع تدهور الحالة الاقتصادية في النظم السلطوية إلى تزايد المطالبات بالتغيير، والنتيجة المباشرة لذلك هي إن عدد كبير من الديمقراطيات الجديدة تدخل مرحلة التحول، وهي بالفعل في وضع اقتصادي غير جيد على أقل تقدير، إذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن ديناميكيات عمليات التحول ذاتها من عدم يقين وسيولة واختلافات بين القوى السياسية، تزيد من الوضع الاقتصادي سوءاً، فيتضح أن أول وربما أكبر تحدي تواجهه الحكومات الجديدة بعد الانتخابات الناشئة في الديمقراطيات الجديدة، يكون كيفية إدارة المشهد الاقتصادي بصورة تلبي ثورة التوقعات المصاحبة للتحول أو على الأقل تتجنب زيادة التدهور للحيلولة دون توليد سخط شعبي قد يهدد عملية التحول الديمقراطي برمتها" [xvii] وفي هذا الإطار نجد أن تونس "تواجه تحديات اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية شديدة الوطأة، مرتبطة بتنامي البطالة وتراجع الصادرات وكساد السياحة وتفاقم الدين الخارجي... إلخ" [xviii] الأمر الذي يطرح تحدياً حقيقياً أمام الحكومة التونسية يتمثل في "إقامة نظام اقتصادي جديد يعطى الأولوية، لمجهودات التنمية، ويراعى العدالة الاجتماعية، ويكفل تأميناً صحياً واجتماعياً للمواطنين، بما يضمن لهم كرامة إنسانية تليق بهم"[xix] بعد أن ورثت تلك الحكومة أوضاعاً اقتصادية صعبة، أبرزها الأوضاع المعيشية السيئة للمهمشين والفقراء، التي باتت تواجهها الحكومة نتيجة لحالة عدم الاستقرار والتدهور الأمني، بالإضافة إلى عدم وضع رؤية اقتصادية شاملة تخرج البلاد من أتون التدهور الاقتصادي والاكتفاء بالعمل بنفس آليات النظام السابق، وعدم توسيع مساحة المشاركة في الرؤى الاقتصادية بما يهدف إلى وضع حلول عاجلة للتفاوت بين الطبقات والدخول" [xx] كلها كان لها تداعيات سلبية أدت إلى "تقلص

الاستثمارات الخارجية، وتراجع عائدات السياحة، ومن ثم تراجع في احتياطيات النقد الأجنبي وتقلصها وفقاً لإحصائيات البنك المركزي التونسي إلى حدود ٦ ونصف مليار دولار خلال أواخر عام ٢٠١٢، وارتفاع عجز الميزان التجاري في ديسمبر من العام نفسه ليبلغ ٥.٧% من الناتج المحلي الإجمالي"[xxi] بالإضافة إلى "ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ١٨% ونسبة الفقر لتصل إلى ٢٤% (أقل من ٢ دولار يومياً) خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة جنوب وغرب البلاد" [xxii] وبذلك يمكن القول إن حالة عدم الاستقرار والتدهور الأمني إلى جانب ضعف الموارد، تعتبر الأسباب الرئيسية في زيادة سوء الوضع الاقتصادي في تونس، حيث لا تزال تؤثر بشدة على الاقتصاد، فحتى "تحسن معدلات النمو الذي شهدته البلاد في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ لم يستمر في عام ٢٠١٣، ومازالت آفاق التعافي في العام ٢٠١٤ ضعيفة، وتظهر البيانات إن الاقتصاد التونسي سجل نمواً سالباً في عام ٢٠١١ بنحو ١.٩%، ولم يلبث أن أرتفع مجدداً إلى ٣.٧% في عام ٢٠١٢، قبل أن يهبط مرة أخرى بنحو ١.٤ نقطة مئوية ليصل إلى ٢.٣% في عام ٢٠١٣، فيما تشير التوقعات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن نمو الاقتصاد سيظل عند ٢.٣% في عام ٢٠١٤، ولن يتجاوز ٢.٧% في عام ٢٠١٥، وهو ما يعكس التأثير الواسع للتوترات السياسية والأمنية على الاقتصاد"[xxiii] ويشهد الاستثمار في ظل حالة اللايقين الاقتصادي التي تصاعدت بعد الثورة، لاسيما "الاستثمار الأجنبي المباشر، ركوداً، حيث تظهر بيانات نشرتها وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، إنه على الرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام ٢٠١٣ عما كانت عليه في العام ٢٠١٢، فإنها لا تزال أقل من مستويات ما قبل الثورة، ولم يلاحظ سوى انتعاش طفيف في الصناعات التحويلية ولاسيما في الكهرباء والصناعات الغذائية، وشهد قطاع الخدمات أكبر هبوط في الاستثمار، إذ أنخفض ٢٢% تلاه القطاع الصناعي الذي هبط ٥% ثم الطاقة الذي تراجع ٤.٣%"[xxiv] كذلك كان أداء المالية العامة في تراجع مستمر حيث "سجلت الاحتياطيات المالية العامة لتونس تراجعاً سريعاً جراء السياسة المالية التوسعية

التي أمتد العمل بها في العام ٢٠١٣، فقد زادت النفقات الجارية من ٧.٨% من أجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ إلى ما يقدر بنحو ٢٤.٦% في عام ٢٠١٣، بينما أنخفض أجمالي الإيرادات الحكومية، وتزايد عجز الميزانية في ظل ارتفاع مخصصات دعم الوقود والأجور من ٣.٣% عام ٢٠١١ إلى ٥.٥% عام ٢٠١٢ ثم إلى ٦.٩% عام ٢٠١٣، وتظهر البيانات الرسمية أن الأنفاق الكلي على الدعم قد أرتفع بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ أكثر من ثلاثة أضعاف، وتخصيص أكثر من ثلثي الدعم للطاقة والثلث الباقي للسلع الأساسية وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عجز الميزانية قد يفوق ٧% من أجمالي الناتج المحلي"[xxv] ولكن بحسب "وزارة المالية التونسية، تتجه تونس نحو إجراء إصلاحات على صعيد المالية العامة والمناخ الاستثماري، وقد بدأت بالفعل في تخفيض الوقود بجانب زيادة الوعاء الضريبي والتي من شأنها علاج عجز الميزانية الذي من المنتظر أن ينخفض إلى ٥.٧% بين العامين ٢٠١٤ – ٢٠١٥"[xxvi] ومن خلال هذه البيانات أصبح لزاماً على صانع القرار في تونس من بلورة استراتيجية شاملة تعالج بعض المشاكل التي تواجه النظام الاقتصادي في تونس وساهمت في ضعف قدراته التنافسية، باعتبارها تمثل اختلالات هيكلية قائمة، إذا لم تتم معالجتها قد تؤدي إلى مزيد من التأخير لآفاق أنتعاش النمو، وإتمام عملية التحول الديمقراطي المنشودة، ويتمثل أهمها في الآتي:-

١- البطالة:-

من بين جميع التحديات التي تواجه تونس اليوم، ليس ثمة ما هو أكثر أهمية بالنسبة للمواطن العادي من مسألة التوظيف، "حيث تواجه تونس أزمة بطالة تعم كل البلاد التونسية على مدى عقود سابقة وإلى يومنا هذا، وأصبحت تؤثر على ١٧% من عدد السكان فيها"[xxvii] ولا نبالغ عندما نقول أن التحدي الاقتصادي في تونس يكاد ينحصر في ارتفاع البطالة بشكل عام، وفي صفوف حملة الشهادات العليا، وارتفاع معدلات الفقر والتهميش في المناطق الداخلية بشكل خاص، فقد "تضاعفت نسبة البطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا

أكثر من ٦ مرات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، مرتفعة من ٣.٨% في عام ١٩٩٤ إلى ٣٣.٥%في نهاية العام ٢٠١٣، بينما أستقر المعدل الإجمالي للبطالة عند ١٥.٧%"[xxviii]. وأشارت البيانات التي أعدها "المعهد الوطني التونسي للإحصاء "مؤسسة حكومية" إن البطالة في تونس بعد الثورة ارتفعت بنسبة ٥.٣% لتبلغ خلال شهر مايو ٢٠١١ ١٨.٣٠% مقابل ١٣% شهر مايو ٢٠١٠، وإن عدد العاطلين عن العمل في تونس بلغ حوالى ٧٠٤ ألف خلال شهر مايو ٢٠١١ مقابل ٤٩١ ألف في مايو ٢٠١٠، وإن عدد العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا سجل خلال الفترة المذكورة ارتفاعاً بنسبة ٦.٣ حيث بلغ حوالي ٢١٧ ألف في مايو ٢٠١١ مقابل ١٥٧ ألف في مايو ٢٠١٠، كما أشار إلى إن نسبة البطالة في تونس تختلف من منطقة إلى أخرى حيث بلغت ٢٨.٦% في منطقة الوسط الغربي و٢٦.٩% في الجنوب الغربي، و٢٤.٨% في الجنوب الشرقي، وبلغت هذه النسبة ١١.١% في الوسط الشرقي، وتراوحت بين ١٧.٣% و ١٧.٨% في المناطق الشمالية من البلاد"[xxix] وتعزى نسبة كبيرة من الزيادة في معدلات البطالة في فترة ما بعد الثورة إلى "انخفاض العمالة الموسمية في عدة قطاعات كالسياحة والزراعة وغيرها من الخدمات، وعودة أعداد كبيرة من التونسيين من ليبيا"[xxx] فخلال العام ٢٠١١ تم فقدان ١٣٧ ألف فرصة عمل منها نحو ٦٤ ألف فرصة عمل في قطاع الزراعة و ١٦ ألف في قطاع السياحة و ٥٧ ألف في قطاعات الصناعة والخدمات الأخرى"[xxxi] وتشير التقديرات إلي "إن معدل البطالة ظل مرتفعاً بين ١٥ و ١٦% في عام ٢٠١٥، مع معدل التضخم الذي يصل إلى ٥.٣% ومعدل النمو المعدل المنخفض للمرة الثانية هذا العام (من ١.٧ إلى ٠.٧% مقابل ٣% في التنبؤات المبدئية) مع توقعات النمو السلبية في نهاية العام، سوف تدخل تونس في فترة الكساد الفني. وإذا كانت الأزمة الاقتصادية تمثل تركة نظام بن علي، فسوف تكون اكثر عمقا بسبب عدم الاستقرار السياسي لمرحلة التحول والتهديدات الأمنية الحالية.

إذ أن القطاع العام والشركات شبه الحكومية كانت المحرك الرئيسي للانخفاض في إعداد العاطلين عن العمل في ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ويقدر البنك الدولي أنه سيتعين على تونس تحقيق نمو لا يقل عن ٤.٥% حتى تتمكن من خفض معدل البطالة بحلول عام ٢٠٢٠"[xxxii].

٢- التنمية غير المتوازية:-

تواجه تونس كما هو حال بعض الدول العربية، مشكلة التنمية غير المتوازية، التي تعني إن "بعض المناطق الجغرافية تحظى بتنمية مرتفعة، فيما تظل بعض المناطق الأخرى دون تنمية حقيقية، إذ تواجه المناطق الداخلية في تونس نقصاً في البنى التحتية والخدمات العامة والاستثمارات العامة والخاصة، فيما تعتبر المناطق الساحلية هي الأكثر رفاهية وثراء"[xxxiii] لذا ظل متوسط معدل الفقر في المناطق الداخلية "يمثل أربعة أضعاف متوسط المعدل في المناطق الساحلية الأكثر ثراء، بحسب تقديرات البنك الدولي ٢٠١١ حيث تركز الفقر في تونس وسط غرب وجنوب البلاد، ففي حين يكاد يصل معدل الفقر إلى ٣.٤% في تونس العاصمة، ترتفع المعدلات بشكل حاد في محافظتي "تطاوين" و "قبلي" الجنوبيتين لتصل إلى ٢٢% في كل منهما، وتتجاوز ٣٠% في محافظة القصرين" في وسط غرب تونس"[xxxiv].

٣- الفساد والمحسوبية:-

من أجل مستقبل تونس الاجتماعي والاقتصادي، يتعين على الحكومة التونسية ضرورة القضاء على ثقافة الفساد، ومحاربة الفساد تستلزم اتخاذ إجراءات صارمة ضد الرشوة والاحتيال والتهريب الضريبي وغيرها من الآفات المتجذرة التي لم تغادر تونس مع بن علي، "فعلى الرغم من إن وسائل الأعلام والرأي العام يركز حصراً على الفساد في الدوائر العليا بين أفراد عائلة بن علي الذين كانوا يستخدمون مواقعهم لمضاعفة ثرواتهم بشكل غير قانوني، فإن مسألة الفساد والمحسوبية في تونس تجاوزت محيط النظام وتفشت بين شرائح واسعة من المجتمع، فقد أستخدم النظام السابق في تونس سياسات عامة مختلفة مثل

الخصخصة، وقانون الاستثمار، وتشجيع الصادرات، لأنشاء ورعاية شكل من أشكال الرأسمالية المبنية على المحسوبية التي كان رجال الأعمال فيها يعتمدون اعتماداً كبيراً على الدولة للوصول إلى السلطة والامتيازات والفرص الاستثمارية" [xxxv] وبذلك خلق النظام هدفين "الأول: خلق تحالفاً اجتماعياً جديداً بديلاً للأنصار التقليديين من الفئات المتوسطة والضعيفة الذين أضرت بهم الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي، وثانياً: أبقى النظام سيطرته على الاقتصاد من خلال شبكات المصالح التي نسجها على المستوى المركزي وفي المناطق وبين رجال الأعمال والبيروقراطية"[xxxvi] وبذلك فالقضاء عن الفساد المنظم أو الحد منه يعتبر التحدي الأخر الذي يتطلب اتخاذ عدة تدابير صارمة، وتضافر للجهود مع مختلف الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

٤- تنويع الأسواق:-

على الرغم من امتلاك الاقتصاد التونسي قاعدة صناعية جيدة إلا إنها "تعتمد في صادراتها على الشراكة الأوروبية وهو ما يؤثر على الاقتصاد التونسي في الفترة الحالية نظراً للركود الاقتصادي الذي تعاني منه أوروبا حالياً"[xxxvii] فتونس بحاجة إلى مراجعة سياستها التجارية لكسر الاعتماد الكبير على السوق الأوروبية "إذ يمثل تنويع الشركاء التجاريين مجالاً آخر يمكن فيه لتونس أن تعزز من خلالها خبرتها في الأعمال التجارية، فحالياً يأتي الجزء الأكبر من السياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتصدير، والتحويلات المالية من أوروبا، ومع ذلك فقد أضعفت المنافسة الشرسة من جانب الصين والهند وبلدان الأسواق الصاعدة الأخرى، قدرة تونس على التصدير إلى أوروبا"[xxxviii] وبذلك فالحكومة مطالبة بالعمل على استكشاف أسواق جديدة في جميع إنحاء العالم، إلى جانب التعريف بالمنتجات والخدمات التونسية للبلدان الشريكة الجديدة.

ثالثاً: تأثير التحديات الاقتصادية في ليبيا وتونس:

بالرغم من تنوع وتعدد التحديات والمتطلبات، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، التي تحتاجها كلاً من ليبيا وتونس إلا إن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات، ولهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة ومنها ليبيا وتونس تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادي بديناميكية مناسبة أو على استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة لما لذلك من أهمية بالغة على عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها البلدين خاصة وأن التحديات الاقتصادية وبدون مغالاة أصبحت أحد حقائق الواقع المعاش في البلدين ومن أخطر المشاكل التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن الاقتصادي فيهما في الوقت الراهن، فالعامل الاقتصادي كما لعب دوراً في نشوب الثورتين في ليبيا وتونس، فإنه يمارس القدر ذاته من التأثير وربما أكبر في مراحل التحول الديمقراطي بعد نجاحهما[xxxix]، غير أن مستوى تأثير ذلك العامل في البلدين يتفاوت بشكل كبير، حيث أن تأثير التحدي الاقتصادي **في تونس** بعد الثورة أكبر وأشد على عملية التحول الديمقراطي مقارنة بليبيا، وتعتبر أحد التحديات الحادة خصوصاً وأن الفوارق الاقتصادية متسعة جداً بين مدن الساحل السياحية المتطورة وبين المدن الداخلية المهمشة، إلى جانب ما تشكله البطالة والفقر من تحديات لحكومة ما بعد الثورة خاصة وأنهما تعدان أخطر التحديات الاجتماعية التي تواجهها تونس، حيث تمثلا خطراً مستتراً أو متنامياً، بل وظاهراً أحياناً، يشكل تهديداً كبيراً للأمن في المجتمع في وقت تواجه فيه الحكومة معضلة ارتفاع التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة صعبة، مع تراجع المؤشرات الاقتصادية بما في ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي، وانهيار السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب انخفاض الطلب عن المنتجات الزراعية وهي القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد في تونس، وتمثل الإيراد الأكبر للدولة ومصدر الاحتياطي النقدي الأجنبي لها، ما

أدى إلى محدودية فرص الاقتراض في الأسواق الدولية، وعروض خجولة من الجهات الإقليمية والدولية، وبالتالي تعثر مشاريع التنمية سواء القائمة أو المبرمجة الأمر الذي أنعكس سلباً عن الوضعية الاقتصادية بدءاً بارتفاع معدلات البطالة وصولاً إلى زيادة العجز التجاري، ناهيك عن تأزم الأوضاع الاجتماعية[xl]، **أما في ليبيا** على الرغم من حدة التحديات الاقتصادية وجديتها فيها، إلا أن الوضع الاقتصادي الليبي يعتبر أفضل بمراحل من الأوضاع الاقتصادية في تونس التي تواجه أزمات اقتصادية حقيقية خانقة تنبأ بمستقبل غير مستقر على المدى المنظور، إلا أن ذلك لا يعني إن ليبيا خالية من تداعيات هذا التحدي، فالتحديات الاقتصادية الكبرى التي تتمثل في عدم تنوع الاقتصاد الليبي الذي ما يزال خاضعاً إلى حد كبير لسيطرة القطاع العام، ويتركز نحو ثلاثة أرباع القوى العاملة في القطاع العام، إلى جانب تحدي إدارة الموارد المالية النقدية في ظل ثقافة اقتصاد الريع، بالإضافة إلى ضعف استثمارات القطاع الخاص وازدياد معدلات البطالة، كل تلك التحديات تمثل تهديداً حقيقياً لمسار العملية الديمقراطية في البلاد خاصة في ظل عدم وجود استراتيجيات آمنه للاستعداد لأسوأ الاحتمالات وهو انخفاض أسعار النفط لمستويات أقل من ٩٠ دولار للبرميل في العام ٢٠١٤، قد تصل لمستويات أقل من ٤٠ دولار للبرميل في العام ٢٠١٥ وما بعده، خاصة وإن قطاع النفط يساهم بحوالي ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل المعدلات الحالية للإنفاق وعدم وجود مصادر بديلة للدخل والنمو[xli] فإن ليبيا قد تواجه صعوبات كبيرة في تسيير الاقتصاد وعجز كبير في الميزانية العامة قد يكون من الصعب معه مواجهة دفع المرتبات للأعداد الكبيرة الموظفة في القطاع العام، إلى جانب المستوى المتدني للنمو غير النفطي في ظل تنفيذ السياسات الراهنة والتي لن تكون كافيه لتوليد فرص العمل اللازمة لحل مشكلة البطالة الحالية واستيعاب العمالة الجديدة التي هي في ازدياد، كل ذلك في ظل ازدياد مستوى اعتماد ليبيا على النفط الأمر الذي يجعل الاستقرار والنمو الاقتصادي عرضة لتقلبات أسعار وإنتاج النفط، ويحدث ذلك في ظل عدم الاستقرار الأمني الذي زاد تأثيره السلبي على

الجانب الاقتصادي من حدة هذا التحدي بعد أن أسهمت الخروقات الأمنية من عمليات الخطف والسطو المسلح وقفل الطرقات من قبل المجموعات المسلحة من إضعاف جهود السلطات لعودة الشركات الأجنبية واجتذاب الاستثمار لتحريك عجلة الاقتصاد، فعدم عودة الشركات تعني توقف كل مشاريع البناء وشق الطرق وبناء الجسور، خاصة وإن ليبيا تعاني من أزمة في السكن واكتظاظ المرور في المدن الرئيسية والكبيرة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على البنى التحتية وإحداث التنمية.[xlii]

وهكذا تبدو حركة اقتصادات البلدين المضطربين سياسياً وأمنياً مرتبطة بصورة وثيقة بمناخها السياسي ومدى استقرار أو تأزم الاوضاع بها، حيث أدت التحولات في تلك العوامل منذ اندلاع الثورات في البلدين إلى تذبذب معدلات النمو في النواتج الإجمالية للبلدين، وهو ما يشير إلى خصوصية العوامل الداخلية الفاعلة في البلدان المضطربة وشدة تأثيرها على اقتصاداتها بما يطغى على المؤثرات التقليدية التي تلعب الدور الرئيسي المحرك في الظروف الطبيعية المستقرة.

خلاصة القول، إن التداعيات السلبية للتحديات الاقتصادية في ليبيا وتونس على الرغم من تفاوتها بين البلدين، فإنها تشكل تحدياً خطيراً يهدد مسار العملية الديمقراطية في كلاهما، خاصة وأن توفير مستوى عالي من التحديث والتنمية الاقتصادية أصبح شرطاً ضرورياً من شروط أنجاح عملية التحول الديمقراطي وإحداث الانفتاح السياسي والاقتصادي، إذ أن ضعف المستوى المعيشي للمواطن الفرد يؤدي بالنتيجة إلى انحسار التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية لانشغال الفرد بأمور تحسين وضعه المعيشي، وبالتالي يجب على الدولتين في ليبيا وتونس، تطوير أساليب جديدة من التفكير حول الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على قيام تحول حقيقي إلى الديمقراطية ودولة القانون وذلك كبديل من التفكير النيوليبرالي التقليدي الجامد والمجرد وبالتالي البعيد من الواقع الميداني وحاجاته، فوصول البلدين إلى بر الأمان يكون بالنجاح في إنجاز حالة كاملة من تشغيل القوى العاملة والتوزيع العادل لمنافع تحديث ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا

هو المدخل الوحيد المتوافر لتحقيق الديمقراطية، أما الفشل في الانتقال من اقتصاد ريعي إلي اقتصاد منتج فهو يعني إن البلدين قد يشهدا مستقبلا مزيد من الإضرابات والاعتصامات ومن حالات الفتنة الخطيرة المدمرة.

النتائج:

١- أثر عدم وجود استراتيجيات آمنة في ليبيا لأسوأ الاحتمالات وهو انخفاض أسعار النفط لمستويات حادة، في ظل عدم تنوع الاقتصاد الليبي الذي ما يزال خاضعاً لسيطرة القطاع العام، إلى جانب تحدي إدارة الموار المالية النقدية بالسلب ومازال يؤثر على مسار عملية التحول الديمقراطي في ظل الصراع حول النفوذ والموارد النفطية للبلاد.

٢- أثر الوضع الاقتصادي في تونس بشكل سلبي على مسار عملية التحول الديمقراطي فيها، في ظل الفوارق الاقتصادية المتسعة بين الجهات والأقاليم، إلى جانب ما شكلته ظاهرتا البطالة والفقر التي ارتفعت معدلاتهما أثر الثورة من ضغط أضعف الحكومات الانتقالية المتتالية، ولعل تأثيره السلبي على البلاد سيستمر إذا لم تتم معالجته سريعاً، خاصة وتونس تعيش وضع صعب مع تراجع المؤشرات الاقتصادية بما في ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي، وانهيار السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب انخفاض الطلب على المنتجات الفلاحية وهي القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد في تونس، والإيراد الأكبر للدولة ومصدر الاحتياطات النقدية الأجنبية لها.

٣- القت ظاهرتي الانفلات الأمني والإرهاب بظلالهما السلبية على النشاط الاقتصادي والاستثماري، وأعاقت النشاط السياحي، وخلقت موانع لزيادة النمو والتطوير للقطاعات المنتجة، الأمر الذى أثر سلباً على عملية التحول الديمقراطي في البلدين بمستويات مختلفة بينهما.

التوصيات:

١- الحاجه إلى استراتيجية للتنمية الشاملة لتشجيع زيادة الأعمال في القطاع الخاص والتغلب على التركة الاقتصادية الماضية التي تتسم بالاعتماد المفرط على اقتصاد الريع وشبكة المحسوبية، بتنويع مصادر الاقتصاد وتقديم الضمانات الكافية للقطاع الخاص لكي يزدهر، مع الحاجة إلى جهاز بيروقراطي كفء وقطاع مصرفي حيوي يضمن الحصول على التمويل المطلوب، وإطار تنظيمي واضح يحمي الحقوق الملكية ويمنع الممارسات الاحتكارية.

٢- ضرورة تبني سياسات اقتصادية إصلاحية وتحسين وإدارة الموارد والبدء في إجراءات إعادة توزيع الموارد والاعتماد على أسس عادلة تطبق العدالة الاجتماعية، والعمل بالتوازي على معالجة الأزمات الاقتصادية المزمنة كالبطالة والفقر وتحقيق التنمية الشاملة كأهداف طويلة الأجل مع إشراك الشعوب في تقرير الأهداف الاقتصادية والرقابة على تنفيذها وتبني سياسات شفافة في إدارة وتوزيع الموارد.

المراجع:-

١. ليبيا والتحديات الاقتصادية انظر الرابط: http://www.Libya-alyoum.com
٢. المرجع نفسه.
٣. ليبيا تعلن عن اكتشافات نفطية جديدة" العالمية انظر الرابط http://www.alamiya.org/index.php?option=com-content&id=7347.
4. Robert Barro, "Determinants of democracy", journal of political economy, Vol.53, no.S6 (5September 2013) http://dash.harvardedu/bitstream/handle /1/3451297/ barro-determinantsde mocracy. pdf?
٥. صلاح الحداد، "الطريق إلي الديمقراطية: نجح الألمان والإسبان، فهل ينجح الليبيون، مرجع سابق، ص٦٦.
6. Robert Barro, op cit, p107.
7. Michael L. Ross, "Does Oil hinder Democracy?" world politics, Vol.53, (april2001),http://www.cmsconsultores.com/wp-content/uploads/2012/3doe soil.pdf.
8. Kevin K. Tsui, "Moreoil, less democracy?: Theory and evidence from crud oil discoveries" university of Chicago (21 January 2006) http://www.webmeets. com.
٩. صلاح عبد النبي، التحديات الاقتصادية امام ليبيا الجديدة، انظر الرابط:
١٠. http://www.alwatanlibya.com/more-23272-22.
١١. تقرير وزارة العمل: نسبة البطالة في ليبيا ١٥% رئاسة مجلس الوزراء، المركز الوطني لدعم القرار، أغسطس ٢٠١٢) انظر الرابط http://www.npdc.gov.ly/y/index.php?
١٢. المرجع نفسه.
١٣. الكتيب الاحصائي (طرابلس: الهية الوطنية للمعلومات والتوثيق ٢٠٠٩)
١٤. جواد كاظم البكري، الثورات العربية، ربيع عربي... بخريف اقتصادي، انظر الرابط:
http://www.uobabulon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles/repository1-publication23711-7-401/pdf

١٥. التقرير الاستراتيجي العربي٢٠١٣- ٢٠١٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (٢٠١٥) ص ٣٠٩.
١٦. المرجع نفسه، ص ص٢٠٩- ٢١٠.
١٧. جواد كاظم البكري، الثورات العربية، ربيع عربي... بخريف اقتصادي، مرجع سابق.
١٨. مازن حسان، مقايضة مؤلمة: إدارة التحديات الأقتصادية في مراحل التحول الديمقراطي السياسية الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣، ص ٩٨.
١٩. علي الدين هلال، حال الأمة العربية: ٢٠١٣ – ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، المستقبل العربي، العدد ٤٢٤، يونيو ٢٠١٤، ص ١٥.
٢٠. عبد الغفار شكر، المشروع النهضوي العربي في عام التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية ٢٠١٢، المستقبل العربي، العدد ٤١٦، أكتوبر ٢٠١٣، ص ص ١٣٦ – ١٣٧.
٢١. رنا أبو عمرة، تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة، السياسية الدولية، العدد ١٩١، ٢٠١٣، ص ١٨٨.
٢٢. أيمان أحمد عبد الحليم، أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، السياسية الدولية، العدد ١٩٠، نوفمبر ٢٠١٢، ص ١٥٣.
٢٣. كابي الخوري، الملف الإحصائي، مؤشرات اجتماعية واقتصادية مختارة في البلدان العربية، المستقبل العربي، العدد ٤١٧، نوفمبر ٢٠١٣، ص ١٩٦.
٢٤. ليلى موتاغي، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، العدد ٢، يناير ٢٠١٤، ص٧.
٢٥. إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ١٥٣
٢٦. ليلى موتاغي، مرجع سابق، ص ٨.
٢٧. المرجع نفسه ص ٨.
٢٨. كفاح عباس الحمداني، حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العراق، العدد ٣١، ٢٠١٣، ص ٧٠.
٢٩. المرجع نفسه، ص ٧١.
٣٠. توفيق المديني، نقاط القوة والضعف في الاقتصاد التونسي "ظاهرة البطالة" أنظر الرابط:http://nawaa.org/portail

٣١. ليلى موتاغي، مرجع سابق، ص ٩
٣٢. توفيق المديني، مرجع سابق.
33. Maryam Ben Salem, Social, Economic and Political Dynamics in Tunisia and the Related Short- to Medium-Term Scenarios, IAI WORKING PAPERS 15/41 , OCTOBER 2015,P10
٣٤. رانيا مرزوق، وصفة للتعافي: كيفية النهوض بالاقتصاد التونسي، السياسة الدولية، العدد ١٨٨، إبريل ٢٠١٢، ١٠٨.
٣٥. أشرف العربي، اقتصاديات الربيع العربي: الإطار العام، السياسات والأداء التنموي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٣، ص ٩٤.
٣٦. الحسن عاشي، التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق كارنيغي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت) ص ص ١٦- ١٧.
٣٧. المرجع نفسه، ص ١٧.
٣٨. محمد الحسين عبد المنعم، الارتهان للخارج: السياسات الأقتصادية "المتعثرة" في دول الربيع العربي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أنظر الرابط:.http://www.rcssmideast.org
٣٩. الحسن عاشي، مرجع سابق، ص ١٩.
٤٠. على الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة"، ١٧ – ١٨ فبراير ٢٠١٣، ص٦.
٤١. المرجع نفسه، ص٤.
٤٢. مصطفي حمودة، تراجع الايرادات النفطية في ليبيا، ٢ أبريل ٢٠١٥، أنظر الرابط:.http://www.ajyaltv.com.46896
٤٣. ريم محمد موسي، مستقبل الأمن القومي في ليبيا بعد الثورة، المؤتمر الدولي الأول، تحت عنوان (التداعيات الأمنية وتحديات البناء في ليبيا) ٢٣ – ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤، ص٦٥.